



مبادئ توجيهية لتأمين جودة القوانين التنظيمية ونجاحتها

مبادئ توجيهية لتأمين جودة القوانين التنظيمية ونجاعتها

الفترة من 1997 إلى 2005: تطور السياسة التنظيمية

يتمثل الهدف من الإصلاح التنظيمي في تحسين الاقتصادات الوطنية وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيير. ويعتبر تحسين اللوائح التنظيمية والإصلاحات الهيكلية عناصر ضرورية مكملة للسياسات الرشيدة المتعلقة بالشؤون المالية وبجوانب الاقتصاد الكلي وإن التطورات الجوهرية المتواصلة التي تشهدها المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية تحتم على الحكومات أن تراعي الآثار التراكمية والمتبادلة بين النظم التقنية بحيث تضمن أن تتسم بناها وعملياتها التنظيمية بالملاءمة والتماسك والشفافية والقابلية للمساءلة والطابع الاستشراقي. وإن الإصلاح التنظيمي ليس مجرد مهمة منفردة، بل هو عملية دينامية طويلة الأجل تشمل العديد من التخصصات.

وقد صادق الوزراء في عام 1997 على المجموعة الأولى من التوصيات الأساسية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بشأن الإصلاح التنظيمي. وقدم الوزراء إلى البلدان الأعضاء في المنظمة توجيهات تتعلق بتحسين السياسات والآليات التنظيمية، وتعزيز الانفتاح والمنافسة في الأسواق، وتخفيف أعباء اللوائح التنظيمية وتبني الاستعراضات القطرية للإصلاح التنظيمي التي شرع في إجرائها في عام 1998، وكذلك عمليات رصد التطبيق التي انطلقت في عام 2004، التقدم الكبير الذي أحرز في هذا المجال، كما أنها تحدد الدروس المستخلصة بشأن تطبيق التوصيات بهدف تعزيز ثقافة المنافسة وإزالة القيود المفروضة على الدخول، واستخدام تحليل التأثير التنظيمي والنظر في إيجاد بدائل تنظيمية، وإدراج معايير انفتاح الأسواق ضمن العمليات التنظيمية.

لقد تغير مفهوم الإصلاح التنظيمي خلال العقد الماضي، وهو تغيير يتجلى في عنوان هذه المبادئ. فخلال التسعينات تركز الاهتمام على تقليص حجم التدخلات الحكومية، وقد حدث ذلك في أكثر الأحيان من خلال مبادرات متفرقة. بيد أن الجهود المعزولة لا يمكن أن تكون بديلاً لاعتماد نهج متنسق يشمل الدولة في مجملها ويهدف إلى خلق بيئة تنظيمية مؤاتية لإنشاء الشركات وتنميتها، وتحقيق زيادات في الإنتاجية، ولتأمين المنافسة والاستثمار والتجارة الدولية. وإن إلغاء اللوائح التنظيمية غير الضرورية، ولاسيما في القطاعات التي توفر الخدمات العامة، ما زال يتسم بالأهمية، ولكنه لا يكفي لإعطاء صورة كاملة عن الوضع فعندما تلجأ الحكومات إلى جهات أخرى لتوفير الخدمات تصبح العملية التنظيمية إجراء ضرورياً لتحديد شروط السوق وخدمة المصلحة العامة. ويشمل مفهوم "جودة اللوائح التنظيمية ونجاعتها" اعتماد نهج دينامي دائم للتطبيق على مستوى الدولة في مجملها.

لقد ظلت توصيات عام 1997 محتفظة بجذورها على مر الزمن. فانطلاقاً من دروس الخبرة المستمدة من 20 استعراضاً قظرياً ومن دراسات أخرى، كانت هذه التوصيات تخضع لعمليات مراجعة وتحديث دقيقة لمساعدة البلدان على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين مع التزام متجدد بتحسين لوائحها التنظيمية. وتم إقرار المبادئ السبعة الأصلية، ولكن جرى التوسع في نصوص المذكرات الإيضاحية والتوصيات الفرعية. وتشمل القضايا التي تحظى في عام 2005 بمزيد من الاهتمام بالمقارنة بعام 1997 ما يلي: اتساق السياسة العامة

والتنسيق المتعدد المستويات؛ والتقييم المسبق للاقتراحات المتعلقة بالسياسة العامة؛ وسياسة المنافسة بين مرافق الخدمات لتلبية الاحتياجات العامة؛ وافتتاح الأسواق؛ والوعي بالمخاطر؛ وتطبيق التدابير المتخذة. وإن برنامج العمل هذا يتطلب الأخذ بنهج استباقي مشترك بين القطاعات لجعل اللوائح التنظيمية أكثر استجابة للمتطلبات وأكثر قابلية للتنبؤ بها. وتبرز "المبادئ الخاصة بتأمين جودة اللوائح التنظيمية ونجاحاتها" العملية الدينامية والتطلعية التي تساعد السياسات والآليات والمؤسسات التنظيمية على التكيف مع مقتضيات القرن الحادي والعشرين.

وأصبح هناك تزايد مطرد في عدد الدول غير الأعضاء التي تعني بقضايا الإصلاح التنظيمي، كما ينضح من الاستعراض الذي أجري في الآونة الأخيرة بشأن روسيا، وهو أول استعراض لبلد غير عضو في المنظمة، ومن مشاركة البرازيل وشيلي كمرافقين في أعمال "الفريق الخاص المعني بالسياسة التنظيمية"، ومن المؤتمرين المتعلقين بالسياسات التنظيمية اللذين عقداً في الصين في عامي 2003 و2004، ومن "مبادرة الحوكمة التنظيمية" المدرجة في إطار "ميثاق الاستثمار لجنوب شرقي أوروبا"، ومن إنجاز "القائمة المرجعية المتكاملة للإصلاح التنظيمي" المشتركة بين مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ويعتبر الإصلاح التنظيمي موضوعاً من الموضوعات الهامة المدرجة في "برنامج الحوكمة الرشيدة من أجل التنمية في البلدان العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). بيد أن تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين القوانين التشريعية يعتبر من الأمور الصعبة في العديد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية، حيث لا تزال النظم المؤسسية والديمقراطية تنسم بالهشاشة. وتساعد البرامج الحالية للمساعدات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف في بناء القدرات من أجل تحليل التأثير التنظيمي وإرساء نظم السياسات التنظيمية في العديد من البلدان، حيث يتوقع أن تؤدي العمليات والمعايير التنظيمية، بمرور الزمن، إلى تحسين الشفافية وقابلية المساءلة والنتائج الاقتصادية. ولذلك فإن مبادئ عام 2005 سيكون لها تأثير يتعدى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك حيثما تقوم الحكومات بتعزيز السياسات والمؤسسات الوطنية بطرائق تساعد على تحسين الاستثمار والمبادلات التجارية.

وقد قامت "لجان المنافسة والمبادلات" و"فريق العمل المعني بإدارة اللوائح التنظيمية وإصلاحها" بدراسة مجموعة المبادئ هذه في سياق عمليات التقييم الرامية إلى تحديد الدروس المستخلصة بشأن الجوانب التنفيذية، والمستمدة من الاستعراضات القطرية العشرين التي تم إنجازها حتى نهاية عام 2003، والتي يرد ملخص لها في التقرير الجامع المعنون "تقييم الإصلاح التنظيمي". ووافق الفريق الخاص المعني بالسياسة التنظيمية على المبادئ في اجتماعه الرابع في 15 آذار/مارس 2005 وأقرها مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في 28 نيسان/أبريل 2005.

المبادئ الخاصة بتأمين جودة اللوائح التنظيمية ونجاعتها

1 - القيام على المستوى السياسي باعتماد برامج واسعة النطاق للإصلاح التنظيمي تحدد فيها أهداف واضحة وأطر للتطبيق

الالتزام بالإصلاح التنظيمي على أعلى المستويات السياسية، مع الإقرار بأنه ينبغي النظر إلى العناصر الرئيسية للسياسة التنظيمية - من تدابير ومؤسسات وأدوات - باعتبارها كلاً لا يتجزأ وأنه ينبغي تطبيقها على كافة المستويات الإدارية. ويجب تقديم أهداف الإصلاحات واستراتيجياتها ومزاياها بشكل واضح للجمهور.

تحديد المبادئ التي يقوم عليها "التنظيم الجيد"، استناداً إلى توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لعام 1995 بشأن "تحسين نوعية اللوائح التنظيمية الحكومية" وينبغي أن تتوافر في التنظيم الجيد الشروط التالية: (1) أن يخدم أهدافاً للسياسة العامة محددة بصورة واضحة؛ (2) أن يستند إلى أساس قانوني وتجريبي؛ (3) أن ينطوي على منافع تيرر التكاليف، مع إيلاء الاعتبار لتوزيع النتائج عبر المجتمع ومراعاة الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ (4) أن يؤدي إلى الحد من التكاليف ومن تقلبات السوق؛ (5) أن يشجع التجديدات من خلال الحوافز التجارية والنهوج المستندة إلى أهداف محددة؛ (6) أن يتسم بالوضوح والبساطة والطابع العملي بالنسبة للمنتفعين؛ (7) أن يكون متسقاً مع اللوائح التنظيمية والسياسات الأخرى؛ (8) أن يكون متلائماً قدر الإمكان مع مبادئ المنافسة والمبادلات وتيسير الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي.

انشاء آليات تنسيق فعالة وموثوقة، وتعزيز التناسق بين الأهداف الكبرى للسياسة العامة، وتوضيح المسؤوليات في ما يتعلق بتأمين الجودة التنظيمية، وضمان القدرة على التجاوب مع بيئة متغيرة تشهد تطوراً حثيثاً. والسهر على ضمان كفاية الأطر المؤسسية والموارد، وعلى توفير النظم اللازمة للإدارة الفعالة للموارد التنظيمية، والاضطلاع بالمسؤوليات فيما يخص تطبيق اللوائح التنظيمية. وتعزيز التنظيم الجيد من خلال توفير أعداد كافية من الموظفين للوحدات المسؤولة عن الشؤون التنظيمية، وتنظيم دورات تدريبية منتظمة، والاستخدام الفعال للخدمات الاستشارية، بما في ذلك خدمات الهيئات الاستشارية للأطراف صاحبة المصلحة.

تشجيع اعتماد لوائح التنظيمية جيدة على كل المستويات الإدارية، وتحسين التنسيق وتحاشي التداخل في الصلاحيات بين السلطات التنظيمية والمستويات الإدارية؛ وتطبيق معايير الجودة التنظيمية كالشفافية وعدم التمييز وفعالية التنظيم داخل الأجهزة الإدارية، وتشجيع الهيئات الخاصة بالمنظمات التقنية على اعتماد معايير للجودة التنظيمية تستند إلى توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

اعتماد نهج دينامي لتحسين النظم التقنية على مر الزمن بهدف زيادة رصيد اللوائح التنظيمية الموجودة وتحسين نوعية اللوائح التنظيمية الجديدة، والحرص على أن يجري تنفيذ الإصلاحات وفقاً لترتيب منطقي وأن يتم تحرير الأسواق ذات الصلة بصورة متزامنة قدر الإمكان. والاستفادة الفعلية من عمليات التقييم اللاحق.

2 - تقييم الآثار ومراجعة اللوائح التنظيمية بصورة منهجية للتأكد من أنها تفي بالأهداف المنشودة منها بصورة ناجعة وفعالة في ظل بيئة اقتصادية واجتماعية متغيرة ومعقدة.

مراجعة اللوائح التنظيمية (الاقتصادية والاجتماعية والإدارية) للتأكد من مدى وفائها بمبادئ التنظيم الجيد، وانطلاقاً من وجهة نظر الخاضعين لهذه اللوائح التنظيمية وليس من وجهة نظر المنظمين؛ وتحديث اللوائح التنظيمية من خلال إجراءات للمراجعة التلقائية مثل الإجراء الخاص بانتهاء النافذ.

النظر في بدائل للقوانين التنظيمية تشمل أدوات ملائمة وممكنة، بما في ذلك التنظيم الذاتي، وتفسح مجالاً أوسع للمواطنين وللشركات؛ وعند تحليل هذه البدائل ينبغي أن تراعى تكاليفها ومزاياها، ونتائج توزيعها، وتأثيرها على المنافسة وانفتاح الأسواق، ومتطلباتها الإدارية.

استخدام عمليات التقييم للأدوات والمؤسسات التنظيمية استناداً إلى مستوى أدائها، وذلك بهدف تقييم كيفية إسهامها في تأمين التنظيم الجيد والأداء الاقتصادي، وكذلك تقييم فعاليتها التكاليفية.

إجراء استعراضات للوائح التنظيمية التي سيؤدي إدخال تغييرات عليها إلى تحقيق أهم المنافع وأكثرها وضوحاً، ولأسيماً اللوائح التنظيمية التي تحد من المنافسة وانفتاح الأسواق وتؤثر على الشركات، بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

استعراض الاقتراحات المتعلقة باللوائح التنظيمية الجديدة، وكذلك اللوائح التنظيمية القائمة، من منظور الجودة التنظيمية والمنافسة وانفتاح الأسواق؛ والسهر على مراعاة معايير الجودة لدى صياغة أو مراجعة النصوص التنظيمية، ويفضل أن يتم ذلك تحت إشراف هيئة يجري إنشاؤها لهذا الغرض.

إدراج تحليل التأثير التنظيمي ضمن عمليات سن اللوائح التنظيمية الهامة ومراجعتها وتنقيحها، واستخدام هذا التحليل لتقييم التأثيرات على هدفى انفتاح الأسواق والمنافسة؛ ودعم تحليل التأثير التنظيمي ببرامج تدريبية وبعمليات التقييم اللاحق لرصد جودة اللوائح التنظيمية ومدى الامتثال لها؛ ودمج عنصر تقييم المخاطر وخيارات إدارة المخاطر في عمليات تحليل التأثير التنظيمي. والحرص على أن يؤدي هذا التحليل دوراً رئيسياً في تحسين نوعية اللوائح التنظيمية، وأن يجري في الوقت المناسب وبطريقة واضحة وشفافة.

الحد قدر الامكان من العبء الإجمالي المترتب على اللوائح التنظيمية بالنسبة للجهات الخاضعة لها، وذلك كهدف صريح يرمي إلى تخفيف التكاليف الإدارية بالنسبة للمواطنين والشركات وكجزء من سياسة تهدف إلى حفز الفعالية الاقتصادية. وينبغي قياس الأعباء الإجمالية للقانون التنظيمي المعني ولكن مع مراعاة المنافع المستمدة منه.

3- الحرص على ضمان الشفافية وعدم التمييز بالنسبة للوائح التنظيمية، وللمؤسسات التنظيمية المكلفة بتطبيقها، والعمليات التنظيمية.

إرساء تدابير قانونية تكفل عدم إخضاع المصلحة العامة لمصالح الجهات المستهدفة باللوائح التنظيمية ولمصالح الأطراف المعنية.

التشاور مع جميع الجهات المستهدفة أساسا باللوائح التنظيمية أو التي قد يعنيها الأمر، سواء منها الوطنية أو الأجنبية، وبصورة مبكرة قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، لدى إعداد اللوائح التنظيمية أو مراجعتها، مع الحرص على أن تتسم عملية المشاورة ذاتها بالملاءمة والشفافية وأن تكون أهدافها مفهومة بصورة جلية.

الحرص على ألا تترتب على التشريع المعني منافع أو تكاليف خاصة بالنسبة للشركات في قطاع معين، إلا إذا كان هناك دليل واضح على أن هذه المنافع أو التكاليف تعتبر ضرورية لتأمين المصلحة العامة أو لمنع ممارسة الهيمنة على السوق. العمل بصورة مستمرة على إنشاء واستيفاء سجلات حكومية للوائح التنظيمية والإجراءات التجارية، أو استخدام وسائل أخرى تكفل تمكين الشركات الوطنية والأجنبية من التعرف بسهولة على كافة بالواجبات المفروضة عليها.

وينبغي أن يمثل إنشاء مواقع حوارية على شبكة الويب، يمكن الوصول إليها إلكترونياً، وسيلة ذات أولوية لتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بسن القوانين، وتلقي ملاحظات الجمهور بشأن القضايا التنظيمية.

السهر على أن تتسم الإجراءات الإدارية الخاصة بتطبيق اللوائح والقرارات التنظيمية بالشفافية وعدم التمييز، وأن تتضمن إجراءات للطعن في قرارات بعينها، وألا تؤدي إلى تعطيل غير مبرر للقرارات الصادرة عن المؤسسات التجارية؛ والحرص على إقرار إجراءات فعالة للطعن.

الحرص على أن تكون المؤسسات التنظيمية موثوقة وشفافة، وإقرار تدابير لتعزيز النزاهة.

4 - إعادة النظر في أهداف سياسة المنافسة وفعاليتها ومدى تطبيقها، وتدعيمها عند الاقتضاء.

سدّ الفجوات القطاعية في تغطية قانون المنافسة، إلا إذا ثبت أنه لا يمكن ضمان المصالح العامة الحيوية بطرائق أخرى أكثر نجاعة. وينبغي التنسيق بين تطبيق قانون المنافسة والتنظيم القطاعي الرامي إلى تشجيع المنافسة وتحرير التجارة، وذلك لتأمين الاتساق في هذا المجال.

التشدد في تطبيق قانون المنافسة في الحالات التي تنطوي على سلوك تواطؤي، أو إساءة استعمال وضعية متفوقة، أو عمليات احتكار، أو عمليات اندماج تجاري مناهض للمنافسة، وذلك مما قد يعوق عملية الإصلاح. ويتعين استخدام وسائل فعالة، مثل البرامج التسامحية، لكشف ومنع المخالفات الخطيرة من جانب الاتحادات الإنتاجية. وينبغي أن تكون العقوبات المفروضة على السلوك المناهض للمنافسة كافية لردع المخالفات؛ أي أن هذه العقوبات ينبغي أن تكون متناسبة مع المكاسب التي كان المخالفون يتوقعون الحصول عليها، ومع مخاطر الكشف عن تلك المخالفات، وكذلك مع احتمالات الإضرار بالصالح العام.

منح السلطات المعنية بالمنافسة الصلاحيات والإمكانات اللازمة للنهوض بالإصلاحات، وتعزيز إدراك الجمهور لدور المنافسة وآثارها الإيجابية.

5- صياغة لوائح تنظيمية اقتصادية في جميع القطاعات لحفز المنافسة والنجاحة، ومن ثم إلغاء هذه اللوائح التنظيمية إلا إذا اتضح بصورة جلية أنها تشكل الطريقة المثلى لخدمة المصالح العامة الأوسع نطاقاً.

الحرص على أن تكون القيود التنظيمية المفروضة على المنافسة محدودة ومتناسبة مع المصالح العامة التي تفرض هذه القيود لحمايتها.

إعادة النظر بصورة دورية في مختلف جوانب التنظيم الاقتصادي التي تتضمن فرض قيود على دخول الأسواق والتعامل فيها والخروج منها، وتحديد الأسعار، والإنتاج، والممارسات التجارية العادية، وأشكال تنظيم المؤسسات التجارية، وذلك للتأكد من أن مزايا التشريع تفوق تكاليفه وأنه لا توجد هناك تدابير بديلة يمكن أن تستجيب بنفس المستوى للأهداف المنشودة من التنظيم المعني وبقدر أقل من التأثير على إمكانيات المنافسة.

تعزيز النجاحة والانتقال إلى مرحلة المنافسة الفعلية حيث تظل اللوائح التنظيمية الاقتصادية ضرورية لمواجهة احتمالات إساءة استخدام سلطة السوق. وينبغي القيام بما يلي على وجه الخصوص: (1) في الحالات الملائمة مثل الخصخصة وإصلاح الأسواق التي يجري حالياً فتحها للمنافسة، ينبغي فصل الأنشطة التي يمكن أن تتسم بطابع تنافسي عن شبكات الخدمات العامة الخاضعة للوائح التنظيمية؛ (2) تمكين جميع المشاركين في السوق من الوصول إلى المرافق العامة الأساسية دون تمييز وفي الوقت المناسب وفي إطار الشفافية؛ (3) تعزيز الترابط بين الشبكات القائمة في المناطق المتجاورة جغرافياً؛ (4) استخدام الآليات للتنظيم القانوني لشؤون الأسعار، بما في ذلك تعيين الحدود القصوى للأسعار وغيره من الآليات مثل نظم رصد الأسعار وإعلانها لتشجيع المكاسب على مستوى النجاحة عندما تكون هناك ضرورة لاتخاذ تدابير لمراقبة الأسعار.

تعزيز قدرة المستهلكين على اختيار الشركة التي يرغبون في التعامل معها بحيث يمكنهم التحول من شركة إلى أخرى للظفر بتكاليف معقولة ودون خضوع لقيود لا مبرر لها.

إجراء مراجعة دورية لحصة ملكية الدولة أو لمساهمتها المالية في المؤسسات التجارية التي تملك سلطة التأثير في السوق، والتأكد من أن هذه الملكية وهذه المساهمة لا تعوقان المنافسة ولا تحولان دون تحقيق الإصلاحات المؤاتية للمنافسة.

إجراء مراجعة دورية لمدى ضرورة الالتزامات المتعلقة بمرفق عام، ومدى نجاحة هذه الالتزامات والحاجة إلى الإبقاء على القيود المفروضة على الدخول إلى السوق وعلى الأسعار.

6 - إزالة الحواجز التنظيمية غير الضرورية التي تعوق المبادلات التجارية والاستثمار، من خلال مواصلة تحرير الأسواق وإيلاء المزيد من الاهتمام لمراعاة انفتاحها في مجمل العملية التنظيمية، بما يكفل تعزيز الفعالية الاقتصادية والقدرة التنافسية.

إيلاء المزيد من العناية لمبادئ انفتاح الأسواق لدى إعداد اللوائح التنظيمية وتطبيقها وعند إجراء تحليلات التأثير التنظيمي، مع مراعاة الدور المتزايد للبيئات التنظيمية في تحديد مستوى انفتاح الأسواق على ضوء التطورات في مجال تحرير المبادلات التجارية والاستثمار.

تطبيق القواعد والمبادئ الدولية الرامية إلى التوسع في تحرير المبادلات التجارية والاستثمار، والتعاون مع البلدان الأخرى لتعزيز هذه القواعد والمبادئ، مع إيلاء عناية خاصة لقضايا الشفافية، وعدم التمييز، وتجنب فرض قيود لا موجب لها على المبادلات التجارية، وتحقيق الانسجام مع المعايير الدولية، وترشيد إجراءات تقييم المطابقة، وتطبيق مبادئ المنافسة.

إعطاء الأولوية لتقليص القيود القانونية المفروضة على المبادلات التجارية والاستثمار والناجمة عن شروط متباينة مزدوجة فرضتها البلدان وتقادماً عهداً.

دعم إعداد واستعمال قواعد منسقة على الصعيد الدولي يُستند إليها في وضع اللوائح التنظيمية الوطنية، ومراجعة هذه القواعد وتحسينها بالتعاون مع البلدان الأخرى بما يكفل استمرار استجابتها للأهداف الجوهرية المرسومة، بصورة ناجعة ومحكمة.

وضع معايير واضحة لقبول القواعد والتدابير والمواصفات الأجنبية باعتبارها معادلة لنظيراتها على الصعيد الوطني عندما ترمي كلتا الفئتين إلى تحقيق الأهداف التنظيمية ذاتها. ووضع آليات شفافة وميسرة تحت تصرف المنتجين ومزودي الخدمات الأجانب الراغبين في إثبات المعادلة.

توسيع نطاق الاعتراف بإجراءات تقييم المطابقة المعتمدة في البلدان الأخرى وبالنتائج التي تسفر عنها الإجراءات، وذلك على سبيل المثال من خلال إبرام اتفاقات للاعتراف المتبادل، والاعتراف الأحادي الجانب بالمعادلة، وتشجيع اعتماد إقرار المطابقة الصادر عن المزود، وغير ذلك من الوسائل. وتشجيع تنمية الكفاءات الوطنية في مجال الاعتماد، والحرص على تيسير إجراءات الانتفاع بها.

7 - تحديد الروابط الوثيقة مع الأهداف الأخرى للسياسة العامة ورسم سياسات لتحقيق تلك الأهداف بطرائق داعمة لعملية الإصلاح.

تطبيق مبادئ التنظيم الرشيد لدى استعراض وتكييف السياسات المتبعة في مجالات مثل الموثوقية والسلامة والصحة وحماية المستهلك وأمن الطاقة، بما يكفل لهذه السياسات أن تظل فعالة وناجعة قدر الإمكان في بيئات تنافسية على مستوى السوق؛ ومواصلة عملية التحرير عندما تكون الآثار الإيجابية للمنافسة وانفتاح الأسواق متلائمة مع تحقيق أهداف أخرى هامة؛ وتوسيع نطاق جودة اللوائح التنظيمية لتشمل المرافق العامة. والإقرار بأن تزايد عدد الأهداف الجوهرية يزيد في صعوبة تصميم اللوائح التنظيمية وتقييمها.

تقييم المخاطر بالنسبة للجمهور والسياسة العامة بطريقة كاملة وشفافة قدر الإمكان، وذلك مما يسهم في تحسين فهم المسؤوليات المنوطة بكافة الأطراف المعنية.

إعادة النظر في السياسات غير التنظيمية، بما فيها سياسة الإعانات (المباشرة وغير المباشرة على السواء) وسياسة إبرام الصفقات الحكومية، وتعديل هذه السياسات عندما تنطوي على إخلال لا مبرر له بالمنافسة وبانفتاح الأسواق.

الحرص على أن تكون البرامج الرامية إلى تخفيف التكاليف المحتملة للإصلاح التنظيمي مركزة الأبعاد، وذات طابع انتقالي، ومن شأنها أن تيسر، لا أن تعوق، عملية الإصلاح.

قائمة مصطلحات تتعلق بالإصلاح التنظيمي

الأعباء الإدارية للعملية التنظيمية (Administrative burdens of regulation)

التكاليف التي تنطوي عليها عمليات الحصول على اللوائح التنظيمية وقراءتها واستيعابها، وإعداد استراتيجيات لتطبيقها، والوفاء بالمتطلبات القانونية للتبليغ بشأنها، بما في ذلك جمع البيانات ومعالجتها وتبليغها وتخزينها، ولكن دون أن يشمل ذلك التكاليف الرأسمالية للتدابير التي يجري اتخاذها من أجل تطبيق اللوائح التنظيمية ولا التكاليف التي يتحملها القطاع الحكومي في إدارة شؤونها.

الأفرقة الاستشارية (Advisory groups)

عدد من الخبراء المختارين و/أو الأطراف المعنية (مثل الشركاء الاجتماعيين، والمجموعات المعنية بالبيئة) يجري جمعهم لتكوين هيئة استشارية، سواء لبحث مسألة بعينها أو على أساس دائم.

أفضل الممارسات (Best practices)

مجموعة من المعايير الرامية إلى تأمين جودة العملية التنظيمية.

توزيع الاقتراحات للتعليق عليها (Circulation of proposals for comment)

توزيع المعلومات المتعلقة بالاقتراحات التنظيمية على مجموعة مختارة من الخبراء و/أو الأطراف المعنية للتعليق عليها.

تدوين القوانين (Codification)

عملية الترتيب المنهجي للقوانين السارية.

نظام "القيادة والتحكم" ("Command and control" regulation)

اللوائح التي تحدد، على نحو مفصل في أغلب الأحيان، الواجبات التنظيمية مع مجموعة من العقوبات التي تفرض في حالة عدم الامتثال لهذه الواجبات، وهذه اللوائح تكون موجهة بصورة عامة نحو المدخلات والمتطلبات السلوكية وليس نحو النتيجة المنشودة.

عملية التنظيم المشترك (Co-regulation)

نظام قائم على مسؤوليات تشريعية مشتركة تقوم فيه جمعية صناعية أو مجموعة مهنية ببعض المهام التنظيمية، مثل مراقبة المعايير التنظيمية وتطبيقها أو إرسالها.

اللامركزية (Decentralization)

نقل إحدى الصلاحيات الإدارية من الحكومة المركزية إلى حكومة محلية (موظفين منتخبين).

إزالة التركيز (Deconcentration)

تفويض إحدى الصلاحيات الإدارية من المكتب المركزي أو الوكالة المركزية لسلطة وطنية إلى مكتب محلي أو وكالة محلية. وتحتفظ الحكومة المركزية بالمسؤولية الكاملة وصلاحيات التدخل.

إلغاء القوانين التنظيمية (Deregulation)

إلغاء كل أو بعض اللوائح التنظيمية التي يخضع لها قطاع بعينه، وذلك على أمل تحسين الأداء الاقتصادي.

التنسيق (Harmonization)

توجيه العملية التنظيمية نحو وضع قواعد تكون متطابقة أو على الأقل محايدة (إزالة التمييز أو التدخل المباشر في السوق).

المشاوراة غير الرسمية (Informal Consultation)

اجتماعات تُعقد مع أطراف معنية مختارة، بناء على رغبة المنظمين، وذلك لبحث موضوعات محددة.

الحكومة المتعددة المستويات (Multi-level governance)

استراتيجيات وأنشطة تنظيمية تشمل وضع اللوائح التنظيمية وتنفيذها وإصلاحها فيما بين المستويات الحكومية، على الصعيدين فوق الوطني ودون الوطني (المناطق والأقاليم).

الاعتراف المتبادل (Mutual recognition)

الاعتراف بالتدابير المتعادلة التي تهدف إلى تيسير حركة السلع والأشخاص داخل إقليم معين. وهذا الاعتراف يستلزم ضمناً وجود درجة عالية من التعادل والثقة المتبادلة في المؤسسات المسؤولة.

التنظيم القائم على الأداء (Performance based regulation)

تنظيم يحدد الأهداف أو "معايير الإنتاج" ويترك للكيان الخاضع لعملية التنظيم صلاحية تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف أو الوفاء بهذه المعايير.

التشريع الأساسي (Primary legislation)

لوائح تنظيمية بتعين أن يوافق عليها البرلمان أو الكونغرس. ويشار إليها أيضاً باسم "التشريع الرئيسي" أو "القانون الأساسي".

حوكمة السلطات العامة (Public governance)

تحسين إدارة الصلاحيات المؤسسية وعمليات اتخاذ القرارات لدى السلطات العامة. إنشاء وتعزيز بنى إدارية تتسم بالفعالية والكفاية والشفافية وتكون مسؤولة أمام المواطنين.

الإخطار العام والتماس التعليقات (Public Notice and Comment)

نشر الإعلان عن العزم على القيام بعملية التنظيم والتماس التعليقات من جميع الأطراف المعنية قبل الموافقة على القانون أو النظام المعني.

اللوائح التنظيمية (Regulations)

الصلاحيات المسندة إلى الدولة أو الحكومة المحلية أو السلطات العامة لاعتماد قواعد عامة (قوانين ومراسيم وأوامر) تطبق على المؤسسات التجارية والمواطنين (وتكون شاملة وإلزامية). وتستند هذه الصلاحيات عادة إلى الدستور و/أو القانون.

التنظيم (Regulation)

القرارات والوثائق التقنية التي يجري تطبيقها في إطار تدابير حكومية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تحسين الرعاية الاجتماعية وتشمل العملية التنظيمية سن القوانين واللوائح التنظيمية وكذلك تحديد الإجراءات الإدارية ووضع مدونة للسلوك، وما إلى ذلك.

المنظمون (Regulators)

الموظفون الإداريون العاملون في الإدارات الحكومية وفي سائر الوكالات والمسؤولون عن وضع القواعد وتطبيقها.

البدايل التنظيمية (Regulatory alternatives)

الأدوات الجوهرية البديلة، غير نظام القيام والتحكم، التي تُستخدم لتحقيق الأهداف الأساسية. وتشمل الأدوات الجوهرية البديلة أدوات مثل التنظيم القائم على الأداء، والتنظيم الإجرائي، وأحكام التنازل أو الإعفاء، والتنظيم المشترك، والتنظيم الذاتي، والترتيبات التعاقدية، والالتزامات الطوعية، والرخص القابلة للمتاجرة، والضرائب والإعانات المالية، ونظم التأمين، والحملات الإعلامية.

التقييم التنظيمي (Regulatory evaluation)

قياس مدى الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية بهدف الحصول على معلومات عن مدى تأثيرها.

تحليل التأثير التنظيمي (Regulatory Impact Analysis)

عملية منهجية لتحديد وتقدير حجم المنافع والتكاليف التي يرجح أن تترتب على اعتماد نظام مقترح أو خيار سياسي غير تنظيمي قيد الدراسة. ويمكن أن تستند هذه العملية إلى تحليل للمنفعة/التكلفة، أو تحليل لفعالية التكاليفية، أو تحليل للأثر التجاري، وما إلى ذلك.

الصلاحيات التنظيمية (Regulatory power)

الصلاحيات المخولة إلى السلطات العامة لاعتماد اللوائح التنظيمية وتطبيقها.

الإصلاح التنظيمي (Regulatory reform)

التغييرات التي تحسن نوعية اللوائح التنظيمية، أي التي تعزز الأداء أو الفعالية التكاليفية، أو الجودة القانونية للنظم والإجراءات. ويعتبر "إلغاء القوانين التنظيمية" جزءاً من الإصلاح التنظيمي.

تقدير المخاطر (Risk assessment)

تقديرات لأهمية المخاطر والتبعات التي تنطوي عليها مشكلة بعينها، وقد تشمل تقديرات لمدى الفعالية المحتملة لتدابير التحكم.

التبسيط (Simplification)

يشمل الإجراءات الإدارية والممارسات البيروقراطية.

اللوائح التنظيمية الفرعية (Subordinate regulations)

اللوائح التنظيمية الفرعية هي لوائح يمكن أن يقرها رئيس الحكومة أو أحد الوزراء أو مجلس الوزراء، أي تقرها سلطة غير البرلمان/الكونغرس. وتجدر ملاحظة أن العديد من اللوائح التنظيمية الفرعية يمكن أن تكون محل نقض من جانب البرلمان/الكونغرس. ويشار أيضاً إلى اللوائح التنظيمية الفرعية باسم "التشريع الثانوي" أو "التشريع الفرعي".

انتهاء النفاذ (Sunsetting)

الإلغاء التلقائي للوائح التنظيمية بعد انقضاء عدد معين من السنوات على دخولها حيز النفاذ. وهذا يؤدي عادة إلى القيام بعملية مراجعة للنظام المعني قبيل موعد الإلغاء.

الولاية غير الممولة (Unfunded mandate)

الحالة التي تفرض فيها سلطة عليا (وطنية) على سلطة دنيا الامتثال لقاعدة معينة دون أن يكون هناك تخصيص للمصروفات اللازمة لهذا الغرض في إطار ميزانية أو منحة مالية.

الالتزامات الطوعية (Voluntary commitments)

التزامات من جانب الشركات بتحقيق بعض الغايات أو التصرف وفقاً لبعض الطرائق غير المفروضة بموجب التشريع. ويمكن أن تتم موافقة الشركات بهذا الشأن مقابل الحصول على بعض المنافع الأخرى من الحكومة (مثل التقليل من تواتر عمليات التفتيش التنظيمية).